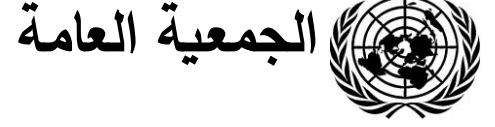


Distr.: General
12 July 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي
بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

دور الأعمال التجارية في إعمال الحق في التنمية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية،
سوريا ديفاء، المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 14/33 و 7/51.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

250823 230823 23-13611 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، سوريا ديفا

موجز

في هذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 14/33 و 7/51، يُفصّل المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، سوريا ديفا، رؤية شاملة للحق في التنمية ويدرس دور الأعمال التجارية في إعمال هذا الحق. ويقدم هذا التقرير خريطة طريق لتسخير الإسهام الإيجابي للأعمال التجارية وتقليل الآثار السلبية لأنشطة الأعمال التجارية على الحق في التنمية إلى أدنى حد. ومن خلال تحليل معايير دولية مختارة، يقدم المقرر الخاص أمثلة توضيحية للكيفية التي يمكن بها للأعمال التجارية أن تسهم في إعمال جميع الجوانب الأربعة للحق في التنمية (التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية) والدور التمكيني الذي ينبغي أن تؤديه الدول ومنظمات المجتمع المدني في هذا الصدد. ويدعو المقرر الخاص أيضاً إلى إحداث تحول جوهري في كيفية أداء الأعمال التجارية في المجتمع عن طريق إعادة توجيه الغرض من الأعمال التجارية، وتغيير نماذج الأعمال التجارية غير المتسمة بالمسؤولية، وتجاوز نهج "عدم إلحاق الضرر". ومن خلال إجراء هذه التغييرات التحويلية فحسب، ستتمكن الأعمال التجارية من تقديم إسهام هادف في التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة.

أولاً - مقدمة**ألف - السياق**

- 1 - يُقدّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 14/33 و 7/51.
- 2 - ويقف العالم على مفترق طرق نتيجة لتحديات متعددة: الفقر، وعدم المساواة، والتمييز المتعدد الجوانب، والنزعات القومية والشعبوية، والفجوة الرقمية، وتغير المناخ، والتلوث البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي، وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة، والنزاعات المسلحة، واللاجئون والتشرد الداخلي، والتكنولوجيات الجديدة والكاسحة. ويرتبط عدم إعمال الحق في التنمية أو اتباع سياسات إنمائية اقتصادية غير مستدامة بطريقة أو بأخرى بجميع هذه التحديات. وبالمثل، فإن الأعمال التجارية لها دور محوري في الإسهام في هذه التحديات وحلها.
- 3 - وفي التقرير، يربط المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، سوريا ديفا، النقاط الفاصلة بين هذه الأزمات العالمية والفجوة بين إمكانات الأعمال التجارية وممارساتها في مجال الإسهام في إعمال الحق في التنمية. وهو يقدم رؤية طموحة للأعمال التجارية كتي تعيد تصوّر دورها في المجتمع بغية الإسهام في إعمال الحق في التنمية والتغلب، من ثم، على بعض التحديات العالمية الملحة.

باء - الأهداف

- 4 - يسعى المقرر الخاص، في تقريره، إلى تحقيق أربعة أهداف. أولاً، يقوم بإيجاز بتحليل المكونات الرئيسية للحق في التنمية والقيمة الفريدة التي يجلبها هذا الحق لتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي للدول والأعمال التجارية والجهات الفاعلة الأخرى أن تضع في اعتبارها هذا التعبير عن الحق في التنمية عند اضطلاع كل منها بواجباتها ومسؤولياتها.
- 5 - ثانياً، يحلل المقرر الخاص الدور الحاسم للأعمال التجارية في إعمال جميع الجوانب الأربعة للحق في التنمية (التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية) تمشياً مع المعايير الدولية ذات الصلة. ويقدم أمثلة توضيحية للمسائل التي يمكن أن تركز عليها الأعمال التجارية لإعمال كل جانب من الجوانب الأربعة للحق في التنمية ويعرض ممارسات تجارية جيدة مختارة.
- 6 - ثالثاً، يسلط المقرر الخاص الضوء على ثلاثة عناصر للتحوّل الجوهرية الذي يجب أن يحدث بشأن دور الأعمال التجارية في المجتمع: إعادة توجيه الغرض من الأعمال التجارية، وتغيير نماذج الأعمال التجارية غير المتسمة بالمسؤولية، وتجاوز نهج "عدم إلحاق الضرر". ومن خلال إجراء هذه التغييرات المنهجية فحسب، ستمكن الأعمال التجارية من تقديم إسهام هادف في التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة.
- 7 - رابعاً، يبحث المقرر الخاص بإيجاز الدور التمكيني للدول ومنظمات المجتمع المدني في ضمان إسهام الأعمال التجارية إسهاماً متناسباً في إعمال الحق في التنمية.

جيم - المنهجية

- 8 - يستند المقرر الخاص إلى المعايير الدولية المتعلقة بالحق في التنمية، فضلاً عن مسؤوليات الأعمال التجارية في مجال حقوق الإنسان، والمؤلفات ذات الصلة، وممارسات الدول والأعمال التجارية.

ويسترشد التحليل الوارد في التقرير بالأفكار المكتسبة من جهود تواصل مكثفة لجمع مساهمات من جميع أصحاب المصلحة.

9 - واستجابة لدعوة المقرر الخاص إلى تقديم مدخلات، وردت مساهمات من 11 دولة، و 4 منظمات دولية، و 18 منظمة من منظمات المجتمع المدني، وممثلين لأعمال تجارية، و 4 أفراد (بما يشمل أفراداً من الأوساط الأكاديمية)⁽¹⁾. وأجرى المقرر الخاص أيضاً مشاوراً واحدة في بانكوك في 8 حزيران/يونيه 2023 خلال منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية المسؤولة وحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، ومشاورتين افتراضيتين مع خبراء من جميع مناطق العالم يومي 21 و 22 حزيران/يونيه. وإضافة إلى ذلك، أجرى عدة محادثات ثنائية مع ممثلي الدول والمنظمات الأخرى في جنيف خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه. ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه لجميع أصحاب المصلحة لما قدموه من مدخلات بأشكال مختلفة.

دال - المناطق والقيود

10 - يركز هذا التقرير على ما ينبغي أن تفعله الأعمال التجارية (أو لا ينبغي أن تفعله) في أعمال الحق في التنمية تمثياً مع المعايير الدولية ذات الصلة. وللتحليل والتوصيات صلةً بجميع الأعمال التجارية العاملة في أي قطاع: سواء أكان عاماً أو خاصاً، متعدد الجنسيات أو محلياً، رسمياً أو غير رسمي.

11 - ويُسلّم المقرر الخاص بواجبات ومسؤوليات الدول وغيرها من الجهات الفاعلة مثل المنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات الإنمائية، والمصارف الإنمائية العامة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال الحق في التنمية. كما تؤدي منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام دوراً رئيسياً في ضمان إسهام الأعمال التجارية في أعمال الحق في التنمية. بيد أنه نظراً لضيق المجال، يتناول التقرير بإيجاز فحسب الدور التمكيني للدول ومنظمات المجتمع المدني.

ثانياً - تحليل مكونات الحق في التنمية

ألف - المعالم الأساسية للحق في التنمية

12 - يعرّف إعلان الحق في التنمية لعام 1986 الحق في التنمية بأنه حق كل إنسان وجميع الشعوب في "المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً"⁽²⁾. ومن هذا التعريف، يمكن للمرء أن يميز ثلاثة عناصر وأربعة جوانب للحق في التنمية. والعناصر الثلاثة هي قدرة البشر على "المشاركة في" الحق في التنمية و "الإسهام فيه" و "التمتع به". والجوانب الأربعة هي: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ونتيجة متابعة هذه الجوانب الأربعة مجتمعة مساراً لإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

(1) جميع المساهمات متاحة عبر الرابط www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/call-inputs-2023-reports-un-special-rapporteur-right-development.

(2) إعلان الحق في التنمية، المادة 1 (1).

- 13 - وإضافة إلى ذلك، يمكن للمرء أن يستمد أربعة مبادئ شاملة للحق في التنمية من الإعلان وغيره من الصكوك ذات الصلة، هي: تقرير المصير، والتقاطعية، والإنصاف بين الأجيال، والتوزيع العادل.
- 14 - والمبدأ الشامل الأول من مبادئ الحق في التنمية هو "تقرير المصير". فللشعوب الحق في تقرير شؤون تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للشرعة الدولية لحقوق الإنسان. ويخول مبدأ تقرير المصير للشعوب أن تكون لها "السيادة الكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية"⁽³⁾. وهذا المبدأ ذو صلة لأن بعض الدول أو الشركات تميل إلى تبرير السيطرة على الموارد الطبيعية للمجتمعات الضعيفة أو المهمشة، دون مشاركتها المجدية، بالصالح العام الأوسع نطاقا أو بتحقيق نموذج للتنمية الاقتصادية ينطلق من القمة إلى القاعدة.
- 15 - و "التقاطعية" هي المبدأ الشامل الثاني من مبادئ الحق في التنمية. فأصحاب الحقوق "لا يشكلون مجموعة متجانسة"⁽⁴⁾. وكثيرا ما يواجه العديد من الأفراد والمجموعات أشكالا عديدة ومتعددة الطبقات من التمييز في المجتمع، مما يقوض قدرتهم على إعمال الحق في التنمية. وهذا هو السبب في أن ديباجة إعلان الحق في التنمية تشدد على التزام الدول بتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان "دون تمييز من أي نوع، كالتمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو غير ذلك من الأوضاع"⁽⁵⁾.
- 16 - والمبدأ الشامل الثالث من مبادئ الحق في التنمية هو "الإنصاف بين الأجيال"، لأن هذا الحق ليس ترخيصا لتدمير النظام الإيكولوجي الكوكبي أو تقويض قدرة الأجيال المقبلة على تحقيق تطوراتها الإنمائية. ويبرز كل من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام 1992 وإعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993 هذا العنصر من عناصر الحق في التنمية: "يجب إعمال الحق في التنمية بحيث يتم الوفاء بطريقة منصفة بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية"⁽⁶⁾. والمبدأ 5 (ب) من مبادئ ماستريخت لعام 2023 بشأن حقوق الإنسان للأجيال المقبلة ذو صلة هنا أيضا لأنه ينص على أن الأجيال القادمة لها الحق في جميع حقوق الإنسان الفردية والجماعية، بما في ذلك الحق في التنمية⁽⁷⁾. ومبدأ الإنصاف بين الأجيال، المعترف به أيضا في ديباجة اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، يعد مبدأ بالغ الأهمية من أجل ضمان أن يسهم الحق في التنمية في تحقيق التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة.
- 17 - و "التوزيع العادل" هو المبدأ الرابع من مبادئ الحق في التنمية. وتنص المادة 2 (3) من الإعلان على أن الهدف هو "التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد" و "التوزيع العادل للفوائد" الناجمة عن السياسات الإنمائية الوطنية⁽⁸⁾. وبدلا من تيسير التنمية الاقتصادية للبعض، يُعد ضمان عدم تخلف أحد عن الركب حقا.

(3) المرجع نفسه، المادة 1 (2).

(4) A/72/162، الفقرة 26. انظر أيضا A/HRC/41/43.

(5) انظر أيضا المادة 6 (1) من إعلان الحق في التنمية.

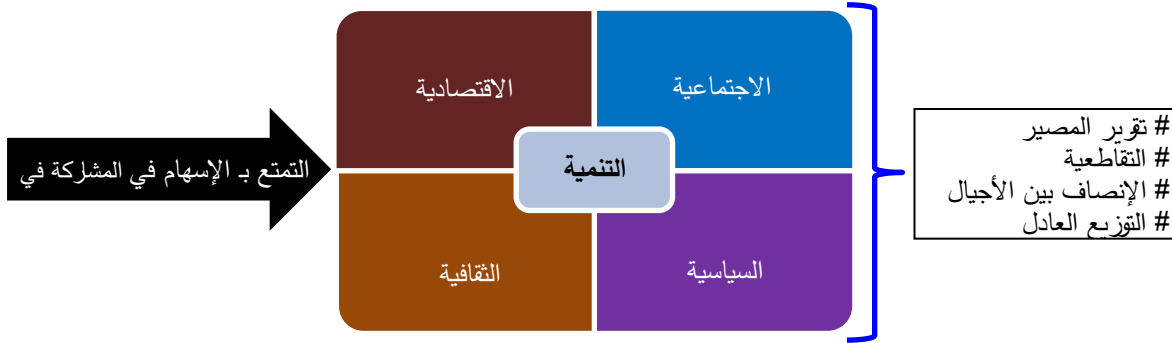
(6) إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، المبدأ 3. وتستخدم صيغة مماثلة في الفقرة 11 من إعلان وبرنامج عمل فيينا.

(7) متاحة عبر الرابط www.etoconsortium.org/en/principles-on-the-human-rights-of-future-generations/

(8) انظر أيضا إعلان الحق في التنمية، المادة 8، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الغايتين 2-5 و 6-15.

18 - وكل هذه العناصر والجوانب والمبادئ الشاملة للحق في التنمية ذات أهمية بالغة، لأن استبعاد أي منها من شأنه أن يحدث اختلالاً في التوازن. ويوضح الشكل أدناه العلاقة بين هذه الجوانب الثلاثة والعناصر الأربعة والمبادئ الأربعة.

رؤية كلية للحق في التنمية



باء - القيمة الفريدة للحق في التنمية

19 - يضيف الحق في التنمية قيمة فريدة للقانون الدولي لحقوق الإنسان بعدة طرائق. وسيُبرز المقرر الخاص هذا الجانب في تقريره عن الرؤية الذي سيقدّم إلى الدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان المعنونة "تنشيط الحق في التنمية: رؤية للمستقبل". ويكفي هنا توضيح القيمة المضافة بإيجاز. ويعترف الحق في التنمية بقدرة البشر على التصرف، لأن "مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة" تعد جوهرية لإعمال ذلك الحق⁽⁹⁾. وينبغي للبشر أيضاً أن يسهموا في إعمال الحق في التنمية.

20 - ولا يوفر الحق في التنمية عملية لتعزيز القدرات البشرية على تحقيق التنمية فحسب، بل أيضاً لإعمال جميع حقوق الإنسان الأخرى. وبالتركيز على رؤية ترمي إلى تحقيق تنمية شاملة (تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية)، يجسد هذا الحق التطبيق العملي للمبدأ القائل بأن حقوق الإنسان "مترابطة متشابكة غير قابلة للتجزئة".

21 - ويؤكد الحق في التنمية أيضاً أهمية واجب الدول في التعاون من أجل إعمال ذلك الحق⁽¹⁰⁾. ويعد التعاون والتضامن الدوليان أمرين حيويين من أجل إعمال جميع حقوق الإنسان والتغلب على العديد من التحديات التي تواجهها البشرية حالياً - من تغير المناخ إلى الهجرة، والجوائح، والسلام والأمن، وتنظيم التكنولوجيات الجديدة، والأمن الغذائي، والإرهاب⁽¹¹⁾.

(9) إعلان الحق في التنمية، الديباجة. انظر أيضاً المادتين 1 و 2.

(10) المرجع نفسه، المادتان 3 (2) و (3) و 6 (1).

(11) انظر A/75/982. وانظر أيضاً، "UN expert calls for declaration on the right to international solidarity".

press release, 28 June 2023.

جيم - المكلفون بالواجبات والمسؤوليات

- 22 - يحدد إعلان الحق في التنمية أولئك الذين تقع على عاتقهم واجبات ومسؤوليات فيما يتعلق بالحق في التنمية. وبإحدى ذي بدء، "يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية"⁽¹²⁾. وتتسق هذه المسؤولية، فرديا وجماعيا على حد سواء، مع اعتبار صاحب الحق عاملا فاعلا في إعمال الحق في التنمية.
- 23 - وكما هو الحال بالنسبة لحقوق الإنسان الأخرى، تقع على عاتق جميع الدول واجبات ثلاثية فيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية⁽¹³⁾. وبالنظر إلى طابع الحق والتاريخ الاستعماري الذي أوجد ضررا متصلا لبلدان الجنوب، يولى اهتمام خاص لواجب الدول في "أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية"⁽¹⁴⁾. ويوضح النص المنقح الثاني لمشروع اتفاقية الحق في التنمية بمزيد من التفصيل واجب الدول في احترام الحق في التنمية وحمايته وإعماله، فضلا عن واجبها في التعاون⁽¹⁵⁾. ويبين مشروع الاتفاقية أيضا واجب "الأشخاص الاعتباريين في الامتناع عن المشاركة في انتهاك الحق في التنمية" وبعض التزامات المنظمات الدولية⁽¹⁶⁾.
- 24 - ولا ينكر إعلان الحق في التنمية واجبات ومسؤوليات الجهات الفاعلة الأخرى. غير أنه، بالنظر إلى الطابع المتطور للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن على الجهات الفاعلة الأخرى مثل المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية العامة والأعمال التجارية واجبات ومسؤوليات مستقلة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. ويتواصل النظر في هذه المسألة أدناه فيما يتعلق بالأعمال التجارية.

ثالثا - القواعد المعيارية الرئيسية للأعمال التجارية

- 25 - توفر العديد من المعايير الدولية إرشادات للأعمال التجارية من حيث مسؤولياتها عن احترام حقوق الإنسان. وتجري مناقشة بعض هذه المعايير أدناه لبيان الكيفية التي يمكن بها أن توفر نقطة انطلاق سليمة للأعمال التجارية كي تُسهم في إعمال الحق في التنمية.

ألف - الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

- 26 - يعد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الذي أُطلق عام 2000، أكبر مبادرة استدامة للشركات في العالم⁽¹⁷⁾. وتتعلق مبادئ الاتفاق العشرة بحقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة ومكافحة الفساد. وهذه المبادئ مستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية

(12) إعلان الحق في التنمية، المادة 2 (2).

(13) المرجع نفسه، المواد 2-8.

(14) المرجع نفسه، المادة 3 (3).

(15) A/HRC/WG.2/24/2، المواد 10-12.

(16) المرجع نفسه، المادتان 7 و 9.

(17) انظر <https://unglobalcompact.org/what-is-gc>.

في العمل، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁽¹⁸⁾. وإعمال الحق في التنمية المذكور صراحة في المبدأ 3 من إعلان ريو.

27 - وتتجاوز مبادئ الاتفاق العالمي المسؤولية السلبية للأعمال التجارية في مجال حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، ينص المبدأ 1 على أنه ينبغي للأعمال التجارية "أن تدعم وتحترم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً"، بينما يتوقع من الأعمال التجارية بموجب المبدأ 9 أن "تشجع تطوير ونشر التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة". وبعبارة أخرى، يُتوقع من الأعمال التجارية أن تتجاوز نهج "عدم إلحاق الضرر".

28 - كما يشجع الاتفاق العالمي الشركات المشاركة على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحل التحديات المجتمعية من خلال الابتكار والتعاون، ولكن فقط بعد إجراء الأعمال التجارية على نحو يتسم بالمسؤولية⁽¹⁹⁾.

باء - المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

29 - توضح المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان بالإجماع في حزيران/يونيه 2011، واجبات الدول ومسؤوليات الأعمال التجارية في الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية واحترام تلك الحقوق ومعالجة انتهاكاتها⁽²⁰⁾. ومن أهم إسهامات المبادئ التوجيهية توضيح المسؤولية المستقلة لجميع مؤسسات الأعمال التجارية عن احترام جميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. وللوفاء بهذه المسؤولية، ينبغي للأعمال التجارية بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لتحديد كيفية احترامها لحقوق الإنسان ومنع انتهاكها والتخفيف من حدته والمساءلة عنه. ويعد التشاور مع أصحاب الحقوق الذين يحتمل أن يتضرروا وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين عنصراً أساسياً في عملية العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان.

30 - والمبادئ التوجيهية ذات صلة بالتأكد من مسؤولية الأعمال التجارية فيما يتعلق بالحق في التنمية لثلاثة أسباب على الأقل. أولاً، إن عدداً من مكونات الحق في التنمية - مثل تحسين رفاهية الإنسان، وتقرير المصير، وعدم التمييز، والمشاركة، والتعاون الدولي⁽²¹⁾ - هي بالفعل جزء من الشريعة الدولية للحقوق، المشار إليها في المبدأ 12 من المبادئ التوجيهية. ثانياً، ينص التعليق على المبدأ 12 على أنه، تبعاً للظروف، "قد تحتاج المؤسسات التجارية إلى النظر في معايير إضافية". وإعلان الحق في التنمية، إلى جانب إعلان ريو وإعلان فيينا، تعد من أمثلة المعايير الأخرى التي ينبغي للأعمال التجارية أن تأخذها في الحسبان. ثالثاً، يرتبط عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية بمشاريع التنمية التي تُنفَّذ دون مشاركة هادفة من الناس. ويشير ذلك إلى أنه ينبغي للدول والأعمال التجارية على السواء أن

(18) انظر <https://unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles>.

(19) انظر <https://unglobalcompact.org/sdgs/about>.

(20) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"، منشورات الأمم المتحدة، 2011.

(21) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "أسئلة متكررة حول نهج يركز على حقوق الإنسان تجاه التعاون الإنمائي" (نيويورك وجنيف، 2006)، الصفحتان 5 و 7.

تولي اهتماما أكبر لإعمال الحق في التنمية على نحو كلي يُعالج الأسباب الجذرية لانتهاكات الشركات لحقوق الإنسان.

جيم - أهداف التنمية المستدامة

31 - الحق في التنمية عنصر أساسي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽²²⁾. ومن شأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 أن تقطع شوطا طويلا في ضمان الحق في التنمية. وللأعمال التجارية دور رئيسي في تحقيق هذه الأهداف كجزء من الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة⁽²³⁾.

32 - وبموجب خطة عام 2030، فمن المتوقع أن تتجاوز الأعمال التجارية نهج "عدم إلحاق الضرر". فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تسهم الأعمال التجارية "في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة"، وأن تحشد "المساعدة المالية والتقنية اللازمة لتعزيز قدرات البلدان العلمية والتكنولوجية والابتكارية للانتقال صوب أنماط استهلاكية وإنتاجية أكثر استدامة"⁽²⁴⁾. كما ينبغي لها "تسخير قدراتها الإبداعية والابتكارية لإيجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة"⁽²⁵⁾. وينبغي للأعمال التجارية أن تعزز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل "جمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية"⁽²⁶⁾.

33 - وفي خطة عمل أديس أبابا، التي تعد جزءا لا يتجزأ من خطة عام 2030، يجري تشجيع الأعمال التجارية أيضا على الاستمرار في "الاستثمار المؤثر، الذي يجمع بين عائد الاستثمار والآثار غير المالية"⁽²⁷⁾.

دال - المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية

34 - توفر المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية، وهي 10 مبادئ تشارك في وضعها كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والميثاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة إنقاذ الطفولة، وصدرت عام 2012، إرشادات للأعمال التجارية بشأن الخطوات التي يمكنها اتخاذها في مكان العمل والسوق والمجتمع لاحترام حقوق الأطفال ودعمها⁽²⁸⁾.

35 - وتجسد مبادئ حقوق الطفل والأعمال التجارية نهجا شاملا لحقوق الأطفال لأنه لا يمكن حماية حقوقهم بمعزل عن غيرها. فسياسات العمل اللائق والسياسات المراعية للأسرة، على سبيل المثال، لها علاقة

(22) القرار 1/70، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الديباجة والفقرتان 10 و 35.

(23) المرجع نفسه، الفقرتان 60 و 61.

(24) المرجع نفسه، الفقرة 28.

(25) المرجع نفسه، الفقرة 67.

(26) المرجع نفسه، الهدف 16-17.

(27) خطة عمل أديس أبابا، الفقرة 37.

(28) انظر www.unicef.org/documents/childrens-rights-and-business-principles. وانظر أيضا لجنة حقوق الطفل،

التعليق العام رقم 16 (2013) بشأن التزامات الدول المتعلقة بأثر قطاع الأعمال التجارية على حقوق الطفل.

مباشرة بحماية حقوق الطفل⁽²⁹⁾. ولذلك ينص المبدأ 3 بحق على أنه ينبغي للأعمال التجارية أن توفر "العمل اللائق للعمال الشباب والآباء ومقدمي الرعاية". وتتوخى المبادئ أن تحترم الأعمال التجارية حقوق الطفل وتدعمها، وبذلك تتجاوز نهج "عدم إلحاق الضرر". وينبغي للأعمال التجارية أن "تدعم حقوق الأطفال فيما يتعلق بالبيئة وحيازة الأراضي" (المبدأ 7) و "تساعد على حماية الأطفال المتضررين من حالات الطوارئ" (المبدأ 9).

36 - وإذا نفذت الأعمال التجارية المبادئ العشرة، فإنها ستسهم إسهاماً كبيراً في إعمال حق الطفل في التنمية⁽³⁰⁾. ويمكن أن يؤدي تحلي شركات النقل والفنادق باليقظة إلى استباق الاتجار بالأطفال، في حين أن اعتماد ممارسات تجارية تتسم بالمسؤولية وبناء قدرات الموردين يمكن أن يقضي على عمل الأطفال. وبالمثل، يمكن لممارسات التسويق والإعلان المتسمة بالمسؤولية أن تحسن صحة الأطفال وسلامتهم العقلية.

هاء - مبادئ الاستثمار المسؤول

37 - نظراً لزيادة أهمية المسائل البيئية والاجتماعية والإدارية بالنسبة لممارسات الاستثمار، وضعت مجموعة دولية من المؤسسات الاستثمارية مبادئ الاستثمار المسؤول، التي تتألف من ستة مبادئ⁽³¹⁾. ويتطلب إعمال الحق في التنمية استثماراً تضطلع به الأعمال التجارية. وتسلم خطة عمل أديس أبابا "بأن الاستثمار في الأطفال والشباب أمر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة المنصفة الشاملة للجميع [لصالح الأجيال الحالية والمقبلة]"⁽³²⁾. كما أن الاستثمار في الخدمات العامة، وكذلك "في البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي للجميع"، أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽³³⁾.

38 - غير أن ممارسات الاستثمار غير المسؤولة قد تقضي إلى نتائج عكسية. وهذا هو السبب في أن كل عنصر من العناصر البيئية والاجتماعية والإدارية الثلاثة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق رؤية كلية للحق في التنمية. وينص المبدأ I من مبادئ الاستثمار المسؤول على أن المستثمرين "سيدمجون المسائل البيئية والاجتماعية والإدارية في تحليل الاستثمار وعمليات صنع القرار". وينص المبدأ 3 على أنه ينبغي للمستثمرين "السعي للإفصاح على نحو مناسب عن المسائل البيئية والاجتماعية والإدارية من جانب الكيانات التي نستثمر فيها". وفي هذا السياق، فإن مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة تعتبر ذات صلة. وهي تهدف إلى "تعزيز الأداء في المجالات البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة... وتشجع الاستثمار المستدام، بما في ذلك تمويل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة"⁽³⁴⁾. وحتى حزيران/يونيه 2023، كانت

(29) Jennifer Waidler, Bindu Sunny and Gwyther Rees, *Family-friendly policies in South Asia*, Innocenti Working Paper 2021-05 (United Nations Children's Fund (UNICEF) Office of Research – Innocenti, Florence, 2021).

(30) United Nations Global Compact, "Children's Rights and Business Principles – Good Practices per Principle" (2015). متاحة عبر الرابط <https://unglobalcompact.org/library/1571>.

(31) انظر www.unpri.org/about-us/what-are-the-principles-for-responsible-investment.

(32) خطة عمل أديس أبابا، الفقرة 37.

(33) المرجع نفسه، الفقرتان 12 و 14.

(34) "About the Sustainable Stock Exchanges Initiative". متاحة عبر الرابط <https://sseinitiative.org/about/>.

المبادرة تضم 133 سوقاً للأوراق المالية كأعضاء⁽³⁵⁾. وقد بدأت بعض أسواق الأوراق المالية هذه أو الوكالات التنظيمية تطلب من الشركات المدرجة لديها الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة. وعلى سبيل المثال، جعل مجلس الأوراق المالية والبورصات في الهند مسؤولية الأعمال التجارية والإبلاغ عن الاستدامة إلزاميين على أكبر ألف شركة مدرجة لديه اعتباراً من السنة المالية 2022-2023⁽³⁶⁾. وتقوم حكومة ماليزيا حالياً بصياغة الإطار القطاعي للمسائل البيئية والاجتماعية والإدارية لقطاع الصناعة التحويلية على الصعيد الوطني بغية تشجيع الصناعة التحويلية والاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة⁽³⁷⁾.

واو - المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات المتعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول

39 - إن المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) للمؤسسات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول، التي اعتُمدت في الأصل في عام 1976 وُحُدِثت مؤخراً في عام 2023، هي توصيات موجهة بشكل مشترك من الحكومات إلى الشركات المتعددة الجنسيات "لتشجيع المساهمات الإيجابية التي يمكن أن تقدمها الشركات للتقدم الاقتصادي والبيئي والاجتماعي"⁽³⁸⁾. وتعد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أوسع نطاقاً من حيث إنها تتناول قضايا مثل البيئة، والفساد، والعلم والتكنولوجيا، والضرائب، وحقوق المستهلك، والمنافسة. وهي تحتوي على آلية غير قضائية، هي نقطة الاتصال الوطنية، لحل الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات المحتملة للمبادئ التوجيهية. وسيكون ذلك مهماً في سياق الحق في التنمية إذا شعرت المجتمعات المحلية المتأثرة بمشاريع معينة بالظلم.

40 - ولما كانت المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنطبق على المؤسسات "العاملة في" أراضي 51 دولة منضمة إليها "أو انطلاقاً من تلك الأراضي"، فإنها تتسم بنطاق تطبيق عالمي. وقد أدى تحديث المبادئ التوجيهية عام 2023 إلى تحسينات كبيرة، بعضها له صلة مباشرة بسياق الحق في التنمية. ولعل مثالين توضيحيين يكفيان في هذا الصدد. أولاً، تحدد المبادئ التوجيهية الآن الكيفية التي ينبغي بها للمؤسسات "أن تسهم في بلوغ أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ وحفظ التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه على نحو مستدام؛ والاستخدام المستدام والفعال والقانوني للأراضي والموارد والطاقة"⁽³⁹⁾. وستكون جميع هذه الجوانب بالغة الأهمية فيما يتعلق بمبدأ الإنصاف بين الأجيال المبين أعلاه. ثانياً، في المبادئ التوجيهية المحدثة، من المتوقع أن تُصحح الأعمال التجارية عن

(35) "Sustainable Stock Exchange Initiative Partner Exchanges". متاحة عبر الرابط <https://sseinitiative.org/members/>

(36) Securities and Exchange Board of India (Listing Obligations and Disclosure Requirements) Regulations 2015, regulation 34 (2)

(37) مساهمة مقدمة من ماليزيا، 8 حزيران/يونيه 2023.

(38) Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), *OECD Guidelines for Multinational Enterprises on Responsible Business Conduct* (OECD Publishing, Paris, 2023), preface, para. 1

(39) المرجع نفسه، التعليق على الفصل السادس، الفقرة 66.

معلومات سلوك العمل المسؤول⁽⁴⁰⁾. وينبغي أن يتضمن الإفصاح معلومات عن "خطط المؤسسة لتنفيذ العناية الواجبة" فضلا عن "المجالات المحددة للآثار أو المخاطر الهامة، والآثار أو المخاطر السلبية التي تُحدّد، وتحديد أولوياتها وتقييمها، فضلا عن معايير تحديد الأولويات"⁽⁴¹⁾. وستكون هذه المعلومات قيمة لتيسير مشاركة الشعوب في قرارات الشركات التي لها تأثير على الحق في التنمية.

زاي - الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية

41 - يكتسي العمل اللائق أهمية لكل من الحق في التنمية وأهداف التنمية المستدامة. ولذلك فإن الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية وثيق الصلة بالأعمال التجارية لأن الانضمام إلى الإعلان "سيسهم في تهيئة مناخ أكثر ملاءمة للعمل اللائق والنمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة"⁽⁴²⁾.

42 - والهدف من الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية هو تشجيع الإسهام الإيجابي الذي يمكن أن تقدمه المؤسسات المتعددة الجنسيات "في التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العمل اللائق للجميع"⁽⁴³⁾. وإضافة إلى النص على سياسات عامة معينة، يوفر الإعلان إرشادات لمؤسسات الأعمال التجارية والحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالعمالة والتدريب وظروف العمل والحياة والعلاقات الصناعية. فعلى سبيل المثال، ينبغي للمؤسسات المتعددة الجنسيات أن "تحتزم الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمالة أو العمل"، وأن "تحافظ على أعلى معايير السلامة والصحة" وأن "تسترشد بمبدأ عدم التمييز في جميع عملياتها"⁽⁴⁴⁾. وينبغي لها أيضا أن "تضع في اعتبارها أهمية استخدام التكنولوجيات التي تولد فرص العمل" عند الاستثمار في البلدان النامية، وينبغي لها حيثما أمكن "أن تشارك في تطوير التكنولوجيا المناسبة في البلدان المضيفة"⁽⁴⁵⁾. ويمكن للشركات المتعددة الجنسيات "استكمال أنظمة الضمان الاجتماعي العامة"⁽⁴⁶⁾.

43 - وتكمن إحدى القيم الفريدة للإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية في إنشاء آلية مؤسسية للحوار الاجتماعي بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك بين الحكومات وأصحاب العمل وممثلي العمال. ويشدد الإعلان أيضا على أهمية حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضات الجماعية، ويسلط الضوء على أنه ينبغي للشركات المتعددة الجنسيات أن تجري مشاورات هادفة مع منظمات العمال أثناء بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان.

(40) المرجع نفسه، الفصل الثالث، الفقرة 3.

(41) المرجع نفسه.

(42) International Labour Organization (ILO) Tripartite Declaration, annex, introduction.

(43) المرجع نفسه، الفقرة 2.

(44) المرجع نفسه، الفقرات 27 و 30 و 44.

(45) المرجع نفسه، الفقرة 19.

(46) المرجع نفسه، الفقرة 22.

رابعاً - دور الأعمال التجارية فيما يتعلق بالحق في التنمية

44 - للأعمال التجارية دور لا غنى عنه في إعمال الحق في التنمية⁽⁴⁷⁾. فهي تشيد المنازل، وتبني الهياكل الأساسية، وتقدم القروض والخدمات المصرفية، وتُهيئ فرص العمل، وتعزز القدرات المهنية، وتطور الأدوية واللقاحات الجديدة، وتوفر خدمات الإنترنت، وتوفر وسائل النقل المختلفة، وتوفر إمكانية الحصول على الخدمات العامة الأساسية. وفي الوقت نفسه، يمكن للأنشطة التجارية أيضاً أن تقوض الحق في التنمية، وذلك مثلاً من خلال التهريب من دفع الضرائب، أو تشجيع بيع المنتجات غير الصحية، أو استغلال العمال المهاجرين، أو التسبب في تلوث البيئة، أو تشريد الشعوب الأصلية من أجل مشاريع التنمية.

45 - ولذلك، فإن المفتاح هو تسخير الإسهام الإيجابي للأعمال التجارية والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لأنشطة الأعمال التجارية على الحق في التنمية. وفي هذا الجزء، يقدم المقرر الخاص أمثلة توضيحية لما يمكن أن تفعله الأعمال التجارية لإعمال جميع الجوانب الأربعة للحق في التنمية، بما في ذلك عن طريق إدماج المبادئ الشاملة الأربعة.

46 - وينبغي للأعمال التجارية أن تنظر إلى الجوانب الأربعة للحق في التنمية لا كأجزاء منفصلة بل باعتبارها مكملة ومعززة لبعضها لبعض. فعلى سبيل المثال، سيكون دور الأعمال التجارية في تحقيق انتقال عادل إلى اقتصاد منخفض الكربون حيوياً لجميع الجوانب الأربعة للحق في التنمية⁽⁴⁸⁾. وبالمثل، إذا تمكنت الأعمال التجارية - التي تعمل بالتعاون مع الدول والنقابات العمالية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة - من ضمان هجرة للعمال خالية من الاستغلال وتهيئة ظروف عمل لائقة لهم، فإن ذلك سيُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بما يشمل أولئك العمال⁽⁴⁹⁾. ويوفّر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لعام 2018، الذي يعتمد حقوق الإنسان كأحد المبادئ الشاملة فيه، مخططاً لتحقيق هذا الهدف⁽⁵⁰⁾.

ألف - التنمية الاقتصادية

47 - يسלט تقرير منظمة أوكسفام الدولية لعام 2023 الضوء على أن الثراء المفرط والفقر المدقع قد زادا بشكل حاد في الوقت نفسه لأول مرة منذ 25 عاماً وأن أغنى 1 في المائة استحوذوا على حوالي ثلثي جميع الثروة الجديدة التي أُنشئت منذ عام 2020 والتي تبلغ قيمتها 42 تريليون دولار⁽⁵¹⁾. ولا يقتصر عدم المساواة

(47) القرار 1/70، الفقرة 67؛ وخطة عمل أديس أبابا، الفقرة 35؛ ومساهمة مقدمة من المنظمة الدولية لأصحاب العمل، الصفحات 2-5.

(48) Business and Human Rights Resource Centre، "Just energy transition principles for human rights in business and investment" متاحة عبر الرابط www.business-humanrights.org/en/big-issues/natural-resources/just-energy-transition-principles-for-human-rights-in-business-and-investment-2/.

(49) انظر المساهمة المقدمة من المنظمة الدولية للهجرة، 28 حزيران/يونيه 2023.

(50) انظر https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/180713_agreed_outcome_global_compact_for_migration.pdf.

(51) Oxfam International، *Survival of the Richest: How we must tax the super-rich now to fight inequality* (Oxford، 2023).

على توزيع الثروة. فلا يزال عدم المساواة بين الجنسين مستمرا عند مستوى مثير للقلق⁽⁵²⁾، في حين أن "2,7 بليون شخص - ما يقرب من ثلث سكان العالم - لا يزالون غير متصلين بالإنترنت"⁽⁵³⁾. وتشكل أوجه التفاوت الواسعة الانتشار هذه عائقا رئيسيا أمام إعمال الحق في التنمية⁽⁵⁴⁾.

48 - والتفاوت الاقتصادي الحالي ليس وليد الصدفة. فبعض السياسات والممارسات التجارية هي جزء من المشكلة. وعلى سبيل المثال، في حين زادت أجور الرؤساء التنفيذيين بنسبة 1 460 في المائة من عام 1978 إلى عام 2021، زاد أجر العامل العادي بنسبة 18,1 في المائة فقط خلال الفترة نفسها⁽⁵⁵⁾. ويمكن للأعمال التجارية أن تصبح جزءا من الحل من خلال اتخاذ عدة تدابير للحد من عدم المساواة الاقتصادية القائمة. فإذا دفعت الأعمال التجارية أجور كفافٍ للعمال (بما في ذلك أولئك الذين هم جزء من سلاسل الإمداد التابعة لها)، فإن هذا سيقبل على نحو مباشر من عدم المساواة الاقتصادية وغيرها من أشكال عدم المساواة⁽⁵⁶⁾. وينص المبدأ 6 من الركيزة الأوروبية للحقوق الاجتماعية على أنه "للعمال الحق في أجور عادلة توفر مستوى معيشيا لائقا"⁽⁵⁷⁾. وتشجع مدونة قواعد السلوك الخاصة بمبادرة الامتثال الاجتماعي للأعمال التجارية الصادرة عن رابطة "أمفوري" (Amfori) أعضاء الرابطة وشركاءها التجاريين على "العمل تدريجيا من أجل دفع أجر كفافٍ يكفي لتوفير مستوى معيشي لائق للعمال وأسرتهم"⁽⁵⁸⁾. وبدأت شركات مثل H&M و Unilever في اتخاذ تدابير للوفاء بالتزامها بدفع أجور كفافٍ للعمال⁽⁵⁹⁾. وينبغي أن يتبع المزيد من الشركات هذا المسار.

49 - وينبغي للأعمال التجارية أيضا اعتماد ممارسات شراء مسؤولة، بدلا من تمرير عبء الامتثال لقوانين حقوق الإنسان الإلزامية إلى شركائها في سلسلة الإمداد. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للأعمال التجارية احترام حقي العمال في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية، لأن الأعمال الفعال لهذين الحقين سيسمح للعمال بمعالجة اختلالات القوى وبالتالي تأمين العمل اللائق.

(52) انظر United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), *Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2022* (2022).

(53) International Telecommunication Union, "Facts and Figures 2022: latest on global connectivity amid economic downturn". متاحة عبر الرابط www.itu.int/hub/2022/11/facts-and-figures-2022-global-connectivity-statistics/

(54) A/HRC/39/51، الفقرات 5-30. وانظر أيضا E/CN.4/2002/WG.18/2، الفقرات 26-29.

(55) Josh Bivens and Jori Kandra, "CEO pay has skyrocketed 1,460% since 1978", 4 October 2022. متاحة عبر الموقع www.epi.org/publication/ceo-pay-in-2021/.

(56) يظهر مؤشر أداء الشركات في مجال حقوق الإنسان لعام 2022 أن 13 في المائة فقط من الشركات تدفع أجورا كفافٍ أو أنها حددت هدفا للقيام بذلك على نطاق العمليات "الخاصة" بها، في حين أن نسبة أخرى تبلغ 6 في المائة من الشركات لديها متطلبات أو أهداف مماثلة لمورديها. مساهمة مقدمة من التحالف العالمي للمقاييس المرجعية، 23 حزيران/يونيه 2023.

(57) "The European Pillar of Social Rights in 20 principles" متاحة عبر الرابط <https://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=1606&langId=en>. انظر أيضا المساهمة المقدمة من الاتحاد الأوروبي.

(58) Amfori Business Social Compliance Initiative Code of Conduct, 2021, p. 4. متاحة عبر الموقع www.amfori.org/resource/amfori-bsci-code-conduct-english-december-2021

(59) انظر <https://hmgroupp.com/sustainability/fair-and-equal/wages/key-impacts-and-learnings/> و www.unilever.com/planet-and-society/raise-living-standards/a-living-wage/

50 - وعلى الرغم من أن الدول يمكن أن تتخذ خطوات مختلفة لزيادة الموارد اللازمة لإعمال الحق في التنمية⁽⁶⁰⁾، فإن قيام الأعمال التجارية بدفع الضرائب المشروعة سيسهم في درّ تلك الموارد. وقد وردت إشارة، على سبيل المثال، إلى أن حكومة الفلبين تخسر ما لا يقل عن 500 بليون بيزو (حوالي 9 بلايين دولار) كل عام بسبب التهرب من دفع الضريبة⁽⁶¹⁾، مما يقوض قدرتها على الاستثمار في إعمال الحق في التنمية. غير أن هذا يعكس مسائل ذات طابع منهجي أكبر يواجهها العديد من الدول. فقد ظلت "معدلات التهرب من دفع الضريبة المقدرة للدخل الشخصي وضريبة الشركات في أمريكا اللاتينية عند متوسط يبلغ 44 في المائة و 58 في المائة على التوالي في العقدين الماضيين"⁽⁶²⁾. وفي هذا السياق، يشكل الاتفاق المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين بشأن حد أدنى عالمي للضريبة نسبه 15 في المائة خطوة في الاتجاه الصحيح للتقليل إلى أدنى حد من تهرب الشركات من دفع الضريبة⁽⁶³⁾. ومع ذلك، يحتاج العالم في نهاية المطاف إلى نظام ضريبي دولي أكثر شمولاً وقائماً على حقوق الإنسان ولا يلحق أي ضرر بالبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل⁽⁶⁴⁾.

51 - وكثيراً ما يسهم عدم المساواة الاقتصادية في الفجوة الرقمية، التي تؤدي بدورها إلى تقاوم أوجه عدم المساواة القائمة وتقوض السبل المؤدية إلى إعمال الحق في التنمية⁽⁶⁵⁾. وينبغي للأعمال التجارية أن تتخذ تدابير فردية وجماعية ليس لسد الفجوة الرقمية فحسب ولكن أيضاً لضمان حصول جميع الناس على تكنولوجيات مأمونة وميسورة التكلفة دون أي تمييز⁽⁶⁶⁾. وتوضح الخطوات التي اتخذتها مجموعة "كاسيفيك" للاتصال الساتلي العريض النطاق بغية توفير الاتصال الساتلي للمناطق الريفية في الفلبين من أجل سد الفجوة الرقمية ما يمكن للشركات أن تقوم به⁽⁶⁷⁾. وإضافة إلى الأخذ بنظام التسعير التفاضلي، ينبغي للأعمال التجارية أيضاً أن تأخذ بالدعوة إلى "تجميع البراءات الطوعي" لتعزيز الوصول إلى التكنولوجيا⁽⁶⁸⁾.

(60) A/HRC/42/38، الفقرات 64-67 و 80-82.

(61) مساهمة مقدمة من مركز الاهتمام البيئي - الفلبين.

(62) OECD, *Tax Transparency in Latin America 2022: Punta del Este Declaration Progress Report* (2022), p. 15.

(63) انظر www.oecd.org/tax/beps/statement-on-a-two-pillar-solution-to-address-the-tax-challenges-arising-from-the-digitalisation-of-the-economy-october-2021.htm.

(64) United Nations and Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Human rights experts support call for UN tax treaty", press release, 29 November 2022. متاحة عبر الرابط <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/11/human-rights-experts-support-call-un-tax-treaty>.

(65) مساهمة مقدمة من مركز الجنوب، الصفحتان 4 و 5.

(66) على سبيل المثال، أثرت شواغل بشأن عدم سماح شركة PayPal للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية بالوصول إلى منصة الدفع الرقمية الخاصة بالشركة. انظر المساهمة المقدمة من المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي.

(67) "Kacific bridges the digital divide: Expanding satellite connectivity to rural areas in the Philippines", 20 April 2023. متاحة عبر الرابط www.cnnphilippines.com/business/2023/4/20/kacific-bridges-digital-divide-in-ph.html.

(68) خطة عمل أديس أبابا، الفقرة 116.

باء - التنمية الاجتماعية

52 - على الرغم من اتخاذ تدابير قانونية وسياساتية مختلفة، لا يزال عدم المساواة بين الجنسين يشكل عقبة رئيسية أمام التنمية الاجتماعية للفتيات والنساء⁽⁶⁹⁾. وتظهر البيانات الحالية أن "العالم لا يسير على الطريق الصحيح لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030" وأن "سد الثغرات في تدابير الحماية القانونية وإزالة القوانين التمييزية قد يستغرق ما يصل إلى 286 عاما بناء على معدل التغيير الحالي"⁽⁷⁰⁾. فعلى سبيل المثال، "تشكل النساء أقلية من الطلاب في دراسات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بنسبة 35 في المائة فقط، وفي دراسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بنسبة 3 في المائة فقط"⁽⁷¹⁾. وهن "يشكلن 19,9 في المائة فقط من المتخصصين في العلوم والهندسة"⁽⁷²⁾. كما تواجه النساء والفتيات مستويات غير متناسبة من التمييز، والفجوة في الأجور بين الجنسين، والتحرش الجنسي، والعنف الجنساني في المجالين العام والخاص على حد سواء. وهذه الحالة تُقوّض مسارات المرأة صوب التنمية.

53 - وبالمثل، يواجه الأطفال، وهم مستقبلنا، حواجز كبيرة تحول دون إعمال حقهم في التنمية. وهناك ملايين الأطفال محاصرون في حالات عمل الأطفال والزواج القسري والرق المعاصر والاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي⁽⁷³⁾. كما أنهم يتضررون على نحو غير متناسب بالنزاعات المسلحة⁽⁷⁴⁾. ونادرا ما تُدمج أصوات الأطفال على نحو كاف في عمليات صنع القرار بشأن المسائل التي تؤثر تأثيرا مباشرا على رفاههم، من قبيل التقنيات الجديدة وتغير المناخ.

54 - وفي هذا السياق، يجب على الأعمال التجارية أن تتخذ خطوات استباقية لتعزيز المساواة الجوهرية بين الجنسين⁽⁷⁵⁾ وحقوق الأطفال في النهوض بتنميتهم الاجتماعية. وينبغي أن تسهم في النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال ضمان "حصول المرأة على العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، ومساواتها مع الرجل في الأجر عن العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة، وتحقيق التكافؤ بينها وبين الرجل في الاستفادة من الفرص المتاحة، فضلا عن حمايتها من التمييز وسوء المعاملة في مكان العمل"⁽⁷⁶⁾. وأحرزت العديد من الشركات، مثل "ماستركارد" و "مايكروسوفت" و "فايزر" و "ستاربكس" و "تارغت"، تقدما في سد

(69) انظر A/HRC/53/39.

(70) UN-Women, *Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2022*, p. 10.

(71) المرجع نفسه، الصفحة 5.

(72) المرجع نفسه.

(73) ILO, Walk Free and IOM, *Global Estimates of Modern Slavery: Forced Labour and Forced Marriage* (Geneva, 2022). انظر أيضا Walk Free, *Global Slavery Index 2023*. متاحة عبر الرابط <http://www.walkfree.org/global-slavery-index/>.

(74) في نهاية عام 2021، "كان ما يزيد على 450 مليون طفل - أو واحد من كل ستة أطفال - يعيشون في منطقة نزاع، وهو أعلى رقم منذ 20 عاما". Ilze Brands Kehris, "Children affected by armed conflict and violence", 15 July 2022. متاحة عبر الرابط www.ohchr.org/en/speeches/2022/07/children-affected-armed-conflict-and-violence.

(75) A/HRC/39/51، الفقرة 67.

(76) خطة عمل أديس أبابا، الفقرة 41.

الفجوات في الأجور من حيث الفروق الإثنية والجنسانية⁽⁷⁷⁾، بينما يعمل صندوق المؤسسات الاقتصادية (EcoEnterprises) على تعزيز الاستثمارات الشاملة للجنسين⁽⁷⁸⁾. وعلى الرغم من أن 31 دولة فقط قد صدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل لعام 2019 (رقم 190) حتى حزيران/يونيه 2023⁽⁷⁹⁾، ينبغي للأعمال التجارية أن تتصرف بما يتماشى مع روح الاتفاقية أينما كانت تعمل. وينبغي للأعمال التجارية أيضا أن تشجع قيادة الأعمال النسائية بما يتماشى مع مبادئ تمكين المرأة⁽⁸⁰⁾.

55 - وبالنظر إلى أن "الأنشطة التجارية والعلاقات التجارية يمكن أن يكون لها آثار سلبية متعددة على الأطفال"⁽⁸¹⁾، فإن ما تفعله تلك الأنشطة وما لا تفعله سيكون له تأثير مباشر على التنمية الاجتماعية للأطفال. ويجب على الأعمال التجارية القضاء على عمالة الأطفال في جميع جوانب سلاسل الإمداد الخاصة بها، ووقف الاستغلال الجنسي للأطفال، والتخلص التدريجي من بيع المنتجات غير الصحية، وحماية الأطفال من الانتهاكات عبر الإنترنت. كما ينبغي لها أن تعترف بقدرة الأطفال على التصرف وأن تشركهم في القرارات التي تؤثر على الأطفال، مثل الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة وتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

56 - ويشكل الافتقار إلى العلاج الفعال والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية - والتي يرتبط الكثير منها بمشاريع التنمية - عقبة أخرى أمام تحقيق التنمية الاجتماعية. وبموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، يُتوقع من الأعمال التجارية (بما في ذلك مؤسسات تمويل التنمية) إنشاء آليات تظلم فعالة على المستوى التشغيلي، كجزء من مسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان⁽⁸²⁾. وكثيرا ما تُحقق بعض هذه الآليات في تحقيق نتائج انتصاف ناجحة⁽⁸³⁾ لأنها تفتقر إلى المشاركة النشطة والحرّة والهادفة لأصحاب الحقوق المتضررين. ومن شأن التعاون في تصميم آليات للتظلم مع أصحاب الحقوق

(77) Arjuna Capital Proxy Impact, "Racial and Gender Pay Scorecard 2023". متاحة عبر الرابط www.proxyimpact.com/_files/ugd/b07274_d88f00b8786f4bd8bcf27a0c4bb66e35.pdf

(78) انظر www.unpri.org/diversity-equity-and-inclusion/ecoenterprises-fund-cultivating-gender-inclusive-investments/11006.article

(79) انظر www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:11300:0::NO:11300:P11300_INSTRUMENT_ID:3999810

(80) خطة عمل أديس أبابا، الفقرة 41.

(81) Andrew Mawson, Humberto Cantú Rivera and Subajini Jayasekaran, *Charting the Course: Embedding Children's Rights in Responsible Business Conduct* (UNICEF, United Nations Global Compact and Save the Children, Geneva, 2022), p. 9

(82) انظر A/HRC/44/32؛ و OHCHR, *Remedy in Development Finance: Guidance and Practice* (United Nations publication, 2022).

(83) انظر Mark Wielga and James Harrison, "Assessing the effectiveness of non-State-based grievance mechanisms in providing access to remedy for rightsholders: a case study of the Roundtable on Sustainable Palm Oil", *Business and Human Rights Journal*, vol. 6, No. 1 (February 2021), p. 67

المتضررين أو تعزيز آليات التظلم على المستوى التشغيلي التي تقودها المجتمعات المحلية⁽⁸⁴⁾ أن يسمح للأعمال التجارية ومؤسسات تمويل التنمية بضمان هذه المشاركة وأن تُسهم بدورها في التنمية الاجتماعية.

جيم - التنمية الثقافية

57 - يمكن أن تُسهم الأعمال التجارية أيضا في التنمية الثقافية. ويمكننا أن نأخذ حقوق الشعوب الأصلية كمثال. وتتص المادة 23 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على أن للشعوب الأصلية "الحق في تحديد وتطوير أولويات واستراتيجيات من أجل ممارسة حقها في التنمية". ولها أيضا، بموجب المادة 32، "الحق في تحديد وترتيب الأولويات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية أو استخدام أراضيها أو أقاليمها ومواردها الأخرى".

58 - وتعيش الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم في وئام مع الطبيعة منذ قرون. ومع ذلك، غالبا ما يؤدي نموذج التنمية الحالي إلى نزع ملكية الشعوب الأصلية أو تشريدتها قسرا من أراضيها وأقاليمها ومواردها التقليدية، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على تنميتها الثقافية. وفي حين أن الشعوب الأصلية قد ساهمت بأقل قدر في أزمة المناخ الحالية، فهي معرضة بشدة لتأثير مشاريع التعدين أو الطاقة الكهرومائية التي تهدف إلى الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

59 - ومن المثير للقلق أن العديد من الشركات تواصل تجاهل مخاطر تغير المناخ أو تضليل أصحاب المصلحة بشأن خطورة هذه المخاطر. فعلى سبيل المثال، أفادت مبادرة تعقب الكربون بأن "ما يزيد على 70 في المائة من الشركات المدرجة لديها والتي تمثل بعضا من أكبر الجهات الملوثة بالكربون في العالم، إلى جانب معظم مراجعي حساباتها الخارجيين، لا تعرض بشكل كامل المخاطر المتصلة بالمناخ في البيانات المالية"⁽⁸⁵⁾. ومن المقبول على نطاق واسع أن تأثير تغير المناخ ستشعر به بشكل غير متناسب البلدان المنخفضة الدخل والأفراد أو المجموعات المهمشة، من قبيل النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية⁽⁸⁶⁾. وفي حين أن بعض التعدين قد يكون ضروريا للحفاظ على الاحتياجات الإنمائية الحالية ودعم الانتقال إلى الطاقة المتجددة، فإن التعدين يمكن أن تكون له أيضا آثار سلبية كبيرة على جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحقوق البيئية وحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان⁽⁸⁷⁾.

60 - وفي هذا السياق، يمكن للأعمال التجارية أن تؤدي دورا بالغ الأهمية من خلال ضمان أن يُعزز التعدين أو مشاريع التنمية الأخرى التي تشارك فيها التنمية الثقافية ليس فقط للجيل الحالي ولكن أيضا للأجيال القادمة، بدلا من تقويض تلك التنمية. ويجب على الأعمال التجارية أن تضمن عدم اتسام التعدين بالمسؤولية والاستدامة فحسب، بل أن يجري أيضا بعد الحصول على ترخيص اجتماعي من المجتمعات

(84) Earth Rights International and Just Ground, "Community-driven operational grievance mechanism, discussion paper", November 2022.

(85) Carbon Tracker Initiative, "Flying blind: the glaring absence of climate risks in financial reporting", 16 September 2021. متاحة عبر الرابط www.unpri.org/accounting-for-climate-change/flying-blind-the-glaring-absence-of-climate-risks-in-financial-reporting/8555.article

(86) Oxfam, *Towards a Just Energy Transition: Implications for Communities in Lower- and Middle-income Countries* (Oxford, 2022).

(87) انظر المساهمة المقدمة من المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية.

المتأثرة من خلال مشاركتها النشطة والحرّة والهادفة. وإذا كانت حقوق الشعوب الأصلية متأثرة بأي مشروع تعدين أو مشروع إنمائي آخر، فيجب على الأعمال التجارية الحصول على موافقة حرة ومسبقّة ومستتيرة بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، لعام 1989 (رقم 169). وكما لوحظ في مبادئ ماستريخت بشأن حقوق الإنسان للأجيال المقبلة، فينبغي للأعمال التجارية "أن تستمد الإلهام والتوجيه من معارف الشعوب الأصلية وثقافتها وممارساتها التقليدية التي تسهم في التنمية المستدامة والمنصفة والإدارة السليمة للبيئة"⁽⁸⁸⁾.

61 - ويمكن لمصارف التنمية العامة أيضا أن تدعم الأعمال التجارية في الإسهام في التنمية الثقافية من خلال دعم المشاريع التي تعزز التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة وإعطاء الأولوية لتمويل المناخ اللازم لضمان الانتقال العادل إلى اقتصاد أخضر⁽⁸⁹⁾.

دال - التنمية السياسية

62 - يمكن للأعمال التجارية أن تُسهم في التنمية السياسية بعدة طرائق. فممكنها، على سبيل المثال، أن تدعم المشاركة النشطة والحرّة والهادفة للناس (وخاصة الشباب والفئات الضعيفة) في جميع عمليات صنع القرار التي تؤثر عليهم. وثمة شواغل ناشئة ماثراها أن الأعمال التجارية لا تجري مشاورات هادفة. فعلى سبيل المثال، يظهر مؤشر أداء الشركات في مجال حقوق الإنسان لعام 2022 أن "71 في المائة من الشركات سجلت صفرا في نهجها في التعامل مع أصحاب المصلحة المتأثرين على أساس منتظم"⁽⁹⁰⁾. ولذلك فليس من المستغرب أن معظم الأعمال التجارية لا تضمن المشاركة الهادفة للناس⁽⁹¹⁾.

63 - والمشاركة ليست مطابقة للتشاور الذي قد تجربيه العديد من الأعمال التجارية بالفعل كجزء من العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان - بل تتطلب المشاركة الاعتراف بقدرة الناس على التصرف وتقاسم السلطة معهم في اتخاذ القرارات. ومن خلال تأمين مشاركة الناس هذه فحسب، ستضمن الأعمال التجارية أن "تعكس القرارات احتياجات الناس وأن تمكن كل فرد منهم من المساهمة في التغيير التحويلي"⁽⁹²⁾. وفي هذا الصدد، يمكن للأعمال التجارية أن تستلهم الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكازو).

64 - كما يمكن للأعمال التجارية أن تعزز روح القيادة من خلال توفير مسارات للنساء والأشخاص من الفئات المهمشة للحصول على التعليم والمهارات وفرص العمل والقروض. فعلى سبيل المثال، يدعم مصرف "بانك أوف أمريكا" مبادرة رائدات الأعمال (WomenEntrepreneurs4Good) التابعة لمنندى المرأة

(88) Maastricht Principles on the Human Rights of Future Generations (see footnote 7), para. 11 (a).

(89) مساهمة مشتركة مقدمة من 71 منظمة من منظمات المجتمع المدني، 22 أيار/مايو 2023.

(90) انظر www.worldbenchmarkingalliance.org/publication/chrb/findings/companies-need-to-translate-their-commitments-to-stakeholder-engagement-into-meaningful-action/

(91) مساهمة مقدمة من المنظمة الدولية لحقوق الأرض، 23 حزيران/يونيه 2023.

(92) الأمم المتحدة، الموجز السياساتي 4: إضفاء القيمة على الأشياء ذات الأهمية - إطار عمل لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، الصفحة 9.

للاقتصاد والمجتمع من أجل دعم رائدات الأعمال⁽⁹³⁾. و في عام 2022، أطلقت المنظمة الدولية لأصحاب العمل ومايكروسوفت برنامج "Tech@Work" للتأثير على المهارات الرقمية ومهارات التواصل وريادة الأعمال — 20 000 مشارك من أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وليسوتو⁽⁹⁴⁾. وكان للانتمانات الصغيرة التي قدمها مصرف "غرامين" في بنغلاديش أثر تحويلي في تمكين المرأة وإشراكها في الأنشطة الاقتصادية⁽⁹⁵⁾.

65 - ويمكن للأعمال التجارية أن تُسهم في التنمية السياسية من خلال تسهيل الوصول إلى التقنيات الآمنة والميسورة التكلفة لجميع الناس دون أي تمييز⁽⁹⁶⁾. وسيطلب ذلك اتباع نهج "التحوط للسلامة في مرحلة التصميم"، ووضع نظم بيانات قائمة على حقوق الإنسان⁽⁹⁷⁾، واتخاذ إجراءات إيجابية لتوفير إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الحيوية للأفراد أو الجماعات المحرومة. كما ينبغي للشركات الرقمية الابتعاد عن "نماذج استخراج البيانات"⁽⁹⁸⁾ ومعالجة التحيز الجنساني والعنصري في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي⁽⁹⁹⁾.

66 - وهناك أيضا علاقة وثيقة بين التنمية والسلام والأمن: فالافتقار إلى التنمية الشاملة كثيرا ما يؤدي إلى نشوب النزاعات. وعندما يختل السلام، يتعذر إعمال الحق في التنمية. ومع وجود العديد من النزاعات المستمرة في مناطق مختلفة من العالم، ينبغي أن تؤدي الأعمال التجارية دورا نشطا في بناء السلام والعدالة الانتقالية⁽¹⁰⁰⁾. وإضافة إلى بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان⁽¹⁰¹⁾ واتباع المبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان، ينبغي لها أن تحاول معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات مثل الفقر وعدم المساواة والتمييز ضد الفئات المهمشة وكره الأجانب. كما ينبغي للأعمال التجارية أن تُقيم الأثر على حقوق الإنسان قبل توريد الأسلحة والذخيرة، وأن تضمن أن لا يساعد القيام بعملياتها جهات فاعلة في النزاع، وأن تُقدم المساعدات الإنسانية حيثما تستلزم ذلك.

67 - وأخيرا، عندما تستمتع الدول لقادة الأعمال التجارية، فينبغي للأعمال التجارية أن لا تستخدم نفوذها للمطالبة بخصم ضريبي أو تهيئة بيئة مؤاتية للنشاط التجاري فحسب، بل أيضا لتشجيع الدول على الحفاظ

(93) انظر www.womenentrepreneurs4good.com/. وانظر أيضا البرنامج التنفيذي لإدارة الثروات لرائدات الأعمال التابع لمصرف "بي إن بي باريا" الذي تحضر في إطاره مجموعة من رائدات الأعمال برنامجا سنويا لمدة أسبوع في كلية ستانفورد للدراسات العليا في إدارة الأعمال. انظر <https://wealthmanagement.bnpparibas/en/what-we-do/network/women-entrepreneur-program.html>

(94) مساهمة من المنظمة الدولية لأصحاب العمل، الصفحة 5.

(95) انظر <https://grameenbank.org/about/introduction>

(96) انظر مشروع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والتكنولوجيا (B-Tech). انظر www.ohchr.org/en/business-and-human-rights/b-tech-project

(97) مساهمة مقدمة من بيتر غ. كيرشلايغر، 30 أيار/مايو 2023.

(98) مساهمة مقدمة من مؤسسة تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير (IT for Change).

(99) "Addressing the gender bias in artificial intelligence and automation" Surya Deva، متاحة عبر الرابط <https://www.openglobalrights.org/addressing-gender-bias-in-artificial-intelligence-and-automation/>

(100) انظر [A/HRC/50/40/Add.4](https://www.ohchr.org/en/business-and-human-rights/b-tech-project)

(101) انظر [A/75/212](https://www.ohchr.org/en/business-and-human-rights/b-tech-project)؛ و United Nations Development Programme, *Heightened Human Rights Due Diligence for Business in Conflict-Affected Contexts: A Guide* (New York, 2022)

على الحيز المدني. ومن شأن ذلك أن يُسفر عن قطع شوط طويل صوب ضمان التنمية السياسية. وكما ذكر المفوض السامي، فإن "الحيز المدني من قضايا حقوق الإنسان، وهو قضية تتعلق بالسلام والتنمية على حدّ سواء"⁽¹⁰²⁾. فالحيز المدني شرط مسبق لتسهيل مشاركة الناس في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بالحقوق في التنمية. ومن دون حيز مدني كافٍ، لن تتمكن الأعمال التجارية أيضا من بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان⁽¹⁰³⁾.

خامسا - حان الوقت لإحداث تحول جوهري في الأعمال التجارية

68 - يتيح السعي إلى التوصل إلى فهم كلي للحق في التنمية على النحو المبين في هذا التقرير سبيلا للتصدي لبعض التحديات التي يواجهها العالم. وسيطلب ذلك تحولا جوهريا في الدور الحالي للأعمال التجارية وموقعها في المجتمع. ويدعو المقرر الخاص قادة الأعمال التجارية إلى التركيز على اتخاذ التدابير الثلاثة التالية على سبيل الأولوية: إعادة توجيه الغرض من الأعمال التجارية في المجتمع، وتغيير نماذج الأعمال التجارية غير المتسمة بالمسؤولية، وتجاوز نهج "عدم إلحاق الضرر".

69 - وإضافة إلى إعمال الحق في التنمية، سيسمح التحول الأساسي المقترح للأعمال التجارية بالإسهام في بناء اقتصاد قائم على حقوق الإنسان، اقتصاد "يسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية والحواجز الهيكلية التي تحول دون المساواة والعدالة والاستدامة"⁽¹⁰⁴⁾. وسيكون هذا متماشيا أيضا مع طموحات خطتنا المشتركة التي وضعها الأمين العام⁽¹⁰⁵⁾.

ألف - إعادة توجيه الغرض من الأعمال التجارية

70 - لقد مضى عهد إدخال التعديلات. فهناك حاجة إلى تحول جوهري فيما يتعلق بدور الأعمال التجارية في المجتمع وعلاقتها مع غير المساهمين لمعالجة المشاكل المنهجية في النظام الاقتصادي الحالي. فعلى سبيل المثال، وعلى غرار الطريقة التي لا يستوعب بها الناتج المحلي الإجمالي الدمار البشري والبيئي للأنشطة الاقتصادية⁽¹⁰⁶⁾، فإن أرباح الشركات لا تعكس العوامل الخارجية واستثمار عمالة العمال. كما أن مجالس إدارة الشركات، التي غالبا ما تتخذ قرارات تؤثر على الناس والكوكب، لا تضم تمثيلا لجميع مكونات المجتمع الرئيسية.

71 - وهناك بالفعل بعض المبادرات والدعوات المتعلقة بالتحول في الغرض من الأعمال التجارية في المجتمع. فعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس 2019، أصدرت المائدة المستديرة للأعمال التجارية، وهي رابطة تضم ما يزيد على 200 رئيس تنفيذي لشركات رائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، بيانا حول الغرض

(102) "مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يدعو إلى حماية الحيز المدني وتوسيعه"، بيان صحفي، 26 أيار/مايو 2023. متاحة عبر الرابط www.ohchr.org/en/press-releases/2023/05/un-rights-chief-issues-call-protect-and-expand-civic-space.

(103) للاطلاع على التوجيهات، انظر [A/HRC/47/39/Add.2](http://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/05/un-rights-chief-issues-call-protect-and-expand-civic-space).

(104) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "بناء اقتصادات محورها حقوق الإنسان"، 6 نيسان/أبريل 2023. متاحة عبر الرابط www.ohchr.org/en/stories/2023/04/building-economies-place-peoples-human-rights-center.

(105) [A/75/982](http://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/05/un-rights-chief-issues-call-protect-and-expand-civic-space).

(106) الأمم المتحدة، "خطتنا المشتركة الموجز السياساتي 4".

من التزام الشركات بتوليد قيمة لمنفعة جميع أصحاب المصلحة⁽¹⁰⁷⁾. وعلى الرغم من وجود شكوك بشأن مدى تغيير بيان من هذا القبيل لسلوك الشركات التي تقدم هذه الالتزامات، فإن من المهم إظهار هذا التحول المعياري فيما يتعلق بالغرض من الأعمال التجارية عموماً.

72 - ويدفع نموذج إعطاء الأولوية للمساهمين، إلى جانب الضغط لإظهار الربح التصاعدي في التقارير الفصلية، العديد من الشركات إلى اتخاذ قرارات تضرّ بالناس أو بالكوكب. وخلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ارتفعت أرباح الشركات كثيراً في الوقت الذي عانى فيه العمال. فقد كشف تقرير عن تصرفات 22 شركة أمريكية أن هذه الشركات حققت 1,5 تريليون دولار من مكاسب الثروة للمساهمين في أثناء الجائحة، في حين أن 7 ملايين عامل في الشركات حصلوا على حوالي 27 بليون دولار فقط من الأجور الإضافية، أي 2 في المائة فقط من مكاسب الثروة للمساهمين⁽¹⁰⁸⁾. ويبدو أن هذا الاتجاه مستمر حيث إن ارتفاع "أرباح الشركات يمثل زهاء نصف الزيادة في التضخم في أوروبا خلال العامين الماضيين"⁽¹⁰⁹⁾.

73 - ومن شأن إعادة توجيه الغرض من الأعمال التجارية أن تساعد أيضاً في معالجة مشكلتين في نموذج الأجور الحالي للمديرين التنفيذيين للشركات. أولاً، هناك تفاوت لا يمكن الدفاع عنه بين أجور الرؤساء التنفيذيين والعمال العاديين في الشركات. ووفقاً لدراسة بشأن 300 من أفضل الشركات في الولايات المتحدة أجراها معهد الدراسات السياسية في عام 2021، كان متوسط النسبة بين أجر الرئيس التنفيذي والعمال المتوسط 670 إلى 1⁽¹¹⁰⁾. ثانياً، تشكل ممارسة ربط حزمة أجور المديرين التنفيذيين للشركات بالأرباح مشكلة عويصة لأنها لا تشجع على التركيز على توليد القيمة على المدى الطويل أو حماية البيئة. فلا ينبغي أن يكون لأجور المديرين التنفيذيين للأعمال التجارية تكافؤاً معقولاً مع رواتب العمال فحسب، بل ينبغي أن ترتبط أيضاً ارتباطاً مباشراً بأدائهم في حماية الناس والكوكب.

باء - تغيير نماذج الأعمال التجارية غير المتسمة بالمسؤولية

74 - يتطلب الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان، في جملة أمور، نماذج أعمال تضع "الناس والكوكب في [الـ] صميم... بهدف تعزيز التمتع بحقوق الإنسان للجميع بشكل يمكن قياسه"⁽¹¹¹⁾. كما تشدد مبادئ كمالا بشأن المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في التعاون الإنمائي على الحاجة إلى "نماذج أعمال تجارية

(107) انظر https://system.businessroundtable.org/app/uploads/sites/5/2023/02/WSJ_BRT_POC_Ad.pdf.

(108) Molly Kinder, Katie Bach and Laura Stater, *Profits and the Pandemic: As Shareholder Wealth Soared, Workers were Left Behind* (Brookings, 2022), p. 3. انظر أيضاً Oxfam America, *Profiteers exposed, media briefing* (Oxfam America, 2020).

(109) Niels-Jakob Hansen, Frederik Toscani and Jing Zhou, "Europe's inflation outlook depends on how corporate profits absorb wage gains", IMF Blog (26 June 2023). متاحة عبر الرابط www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/06/26/europes-inflation-outlook-depends-on-how-corporate-profits-absorb-wage-gains.

(110) Institute for Policy Studies, "Executive Excess 2022". متاحة عبر الرابط <https://ips-dc.org/report-executive-excess-2022/>.

(111) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "بناء اقتصادات محورها حقوق الإنسان"، 6 نيسان/أبريل 2023.

تركز على حلول تحقق منافع لتحديات التنمية المستدامة⁽¹¹²⁾. ومع ذلك، فإن العديد من نماذج الأعمال الحالية لا تقي بهذا المعيار لأنها تعطي الأولوية للربح على حساب الناس أو الكوكب. فعلى سبيل المثال، تعامل العديد من الشركات العمال (المهاجرين) كسلعة لتحقيق أقصى قدر من الأرباح، أو تشجع على استخدام منتجات غير صحية، مثل التبغ، أو تشجع على الاستهلاك غير المستدام مع تجاهل تام للبيئة، أو تتخرب في ممارسة الضغط ضد سياسات الدول بشأن التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري.

75 - وقد حان الوقت لشجب هذه النماذج التجارية غير المتسمة بالمسؤولية والابتعاد عنها، لأن النشاط الاقتصادي الأساسي لشركات معينة أو وجودها "قد يكونان ضارين في جوهرهما بحقوق الإنسان"⁽¹¹³⁾. ولا يمكن إنقاذ نماذج الأعمال التجارية هذه حتى من خلال بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان⁽¹¹⁴⁾. ولذلك فإننا بحاجة إلى تطوير وتعميم نماذج أعمال تجارية تكون أكثر شمولاً وإنصافاً واستدامة. وينبغي أن يعالج القيام بذلك بعض الأسباب الجذرية للتحديات الحالية التي تواجهها البشرية - من الفقر إلى عدم المساواة والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ⁽¹¹⁵⁾.

76 - ويتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من الشركات الامتناع عن إسناد المخاطر التي يتعرض لها الناس أو الكوكب إلى جهات خارجية. ويمكنها القيام بذلك عن طريق قياس التكاليف المرتبطة بدر الأرباح، وتضمين التدوير في جميع مراحل التصنيع، واعتماد أهداف طموحة لتحقيق إزالة الكربون من عملياتها وكذلك عمليات مورديها⁽¹¹⁶⁾. وبدأت بعض الشركات بالفعل في التحرك في هذا الاتجاه. فشركة "ناتورا"، على سبيل المثال، تأخذ بنهج "الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي" وتشجع الاستهلاك المسؤول، بما في ذلك من خلال وضع "الجدول البيئي" في عام 2007، "الذي يوفر معلومات عن الأثر البيئي لكل منتج"⁽¹¹⁷⁾.

جيم - تجاوز نهج "عدم إلحاق الضرر"

77 - تقع على عاتق الأعمال التجارية مسؤولية احترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. ومع ذلك، فإن إعمال الحق في التنمية - أو أي حق من حقوق الإنسان في هذا الشأن - سيتطلب من الأعمال التجارية أن تمضي إلى ما وراء احترام حقوق الإنسان. وسيتعين عليهم تجاوز النهج الحالي القائم على "عدم إلحاق الضرر".

(112) انظر: www.oecd.org/dac/effectiveness/Kampala-Principles-on-effective-private-sector-engagement-development-cooperation.pdf

(113) David Jason Karp, "Business and human rights in a changing world order: beyond the ethics of disembedded liberalism", *Business and Human Rights Journal* (2023), p. 3. متاحة عبر الرابط <https://doi.org/10.1017/bhj.2023.10>

(114) Marianna Leite, "Beyond buzzwords: mandatory human rights due diligence and a rights-based approach to business models", *Business and Human Rights Journal* (2023), p. 8. متاحة عبر الرابط <https://doi.org/10.1017/bhj.2023.11>

(115) Kish Parella, "Contractual Stakeholderism", *Boston University Law Review*, vol. 102:865, pp. 897-911.

(116) مساهمة مقدمة من كانيشك نيجي، 23 حزيران/يونيه 2023.

(117) انظر www.naturabrasil.fr/en-us/our-values/natura-rasil-commitments

78 - وبالنظر إلى دور الأعمال التجارية في جميع مناحي الحياة وفي كل نشاط اقتصادي تقريبا في النظام العالمي الليبرالي الجديد الحالي، فإن التمييز التقليدي بين القطاعين العام والخاص للتمييز بين الواجبات في مجال حقوق الإنسان لم يعد مستداما⁽¹¹⁸⁾. وإضافة إلى أداء الدول لواجباتها الثلاثية المتمثلة في "احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها"، يجب عليها أن تعكس مسار الاتجاه الحالي المتمثل في إضفاء الطابع التجاري على حقوق الإنسان وتسليعها⁽¹¹⁹⁾. ولا يمكن أن تقتصر واجبات أو مسؤوليات الأعمال التجارية على مجرد احترام حقوق الإنسان إذا كان الهدف هو الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان الواجبة لكل فرد. وفي الواقع، وكما هو مبين أعلاه في هذا التقرير، فإن العديد من المعايير الدولية تتوخى بالفعل أن تتخذ الأعمال التجارية خطوات تتجاوز مجرد احترام حقوق الإنسان.

79 - وستحتاج الأعمال التجارية أيضا إلى حماية حقوق الإنسان وإعمالها، وذلك على الأقل في ظروف وحالات معينة⁽¹²⁰⁾. فعلى سبيل المثال، ينبغي لشركة من شركات الأدوية أن تبذل جهودا معقولة لضمان أن تكون عقاقيرها أو لقاحاتها المنقذة للحياة متاحة لجميع الشعوب دون أي تمييز أو حرمان اجتماعي - اقتصادي. وستكون ثمة اعتبارات مماثلة فيما يتعلق بشركة من شركات المياه أو النقل أو الإنترنت التي تتمتع باحتكار ممنوح من الدولة أو مكتسب ذاتيا لتوفير خدمات أساسية: فلا ينبغي لهذه الشركات أن تحدد السعر عند مستوى لا يستطيع الأشخاص الفقراء تحمله للوصول إلى هذه المرافق الأساسية أو أن تحصر شبكات الخدمات على المناطق المربحة فحسب.

80 - ويمكن للمرء أيضا أن يرى أهمية مسؤولية الأعمال التجارية عن حماية حقوق الإنسان وإعمالها فيما يتعلق بخطة عام 2030. فمن أجل القضاء على الفقر والجوع وعمل الأطفال أو تحقيق مساواة جوهرية بين الجنسين، ستحتاج الأعمال التجارية إلى اتخاذ خطوات إيجابية لمساعدة من تخلف عن الركب من أفراد أو مجموعات بشكل منهجي بسبب النظام الاقتصادي الحالي - ليس من باب الصدقات أو الأعمال الخيرية، ولكن كجزء من مسؤوليتها في مجال حقوق الإنسان. وبالمثل، فإن الاستجابة الفعالة لتغير المناخ تتطلب من الشركات إتاحة الموارد المالية والمعارف التقنية والتكنولوجيات للدول النامية لضمان الانتقال العادل إلى اقتصاد أخضر.

سادسا - الدور التمكيني للدول ومنظمات المجتمع المدني

81 - يقع على عاتق الدول، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمستثمرين، والرابطات الصناعية، ونقابات العمال، والمستهلكين، ومنظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان دور تمكيني حاسم لضمان إسهام الأعمال التجارية في إعمال الحق في التنمية. ويرد أدناه عرض لدور الدول ومنظمات المجتمع المدني.

(118) انظر. Karp, "Business and human rights in a changing world order".

(119) انظر David Birchall, "Challenging the commodification of human rights: the case of the right to housing", *Santa Clara Journal of International Law*, vol. 19, No. 1, p. 1 (2021) ومساهمة مقدمة من منظمة أوكسفام الدولية، 26 أيار/مايو 2023.

(120) يضع بيلشيتز نهجا متعدد العوامل لتحديد الالتزامات الإيجابية للشركات في مجال حقوق الإنسان. David Bilchitz, *Fundamental Rights and the Legal Obligations of Business* (Cambridge University Press, Cambridge, 2021).

ألف - دور الدول

82 - حقوق الإنسان ليست اختيارية - سواء بالنسبة للدول أو للأعمال التجارية. ومع ذلك، فإن جميع القواعد المعيارية التي نوقشت أعلاه تعدّ طوعية للأعمال التجارية. وهذا جزء من المشكلة، لأن احترام حقوق الإنسان لا يُعطى في كثير من الأحيان نفس الوزن الذي توليه مجالس إدارة الشركات لتحقيق الربح للمساهمين. ويقع على عاتق الدول التزام فردي وجماعي بتنظيم سير الأعمال التجارية على نحو أكثر فعالية، بأساليب تشمل فرض تعهدات ملزمة لها في مجال حقوق الإنسان⁽¹²¹⁾. ويعد ظهور القوانين الإلزامية ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في أوروبا والأمر التوجيهي المقترح بشأن بذل الشركات للعناية الواجبة في مجال الاستدامة خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن أجل تهيئة فرص عالمية متكافئة⁽¹²²⁾، ينبغي للدول أن تعمل معاً لاعتماد صك دولي ملزم قانوناً يتوخى قطع تعهدات ملزمة في مجال حقوق الإنسان لجميع الأعمال التجارية⁽¹²³⁾. كما ينبغي للدول أن تسن قوانين وطنية وتعزز تنفيذها. وقد اعتمدت السنغال، على سبيل المثال، القانون رقم 04-2020 بشأن منع وتقليل التأثير البيئي للمنتجات البلاستيكية، وبالتالي تعزيز حقوق الإنسان⁽¹²⁴⁾.

83 - وينبغي للدول أيضاً أن تغير الهيكل القانوني الحالي الذي يسهّل قيام الأعمال التجارية بانتهاك حقوق الإنسان أو تلويث البيئة. فقوانين الشركات واتفاقيات التجارة والاستثمار هما عنصران رئيسيان في هذا الهيكل. وما لم يجر إدخال تغييرات أساسية على المبادئ والأهداف الرئيسية لقوانين الشركات، فلن تتمكن الأعمال التجارية من الإسهام على نطاق واسع أو بالاستعجال المطلوب لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة⁽¹²⁵⁾. ويعد إدخال تعديلات على المبدأين الثنائيين للشخصية المنفصلة والمسؤولية المحدودة إلى جانب مفهوم أولوية المساهمين من الشروط المسبقة للاستفادة الكاملة من إمكانات الأعمال التجارية لفائدة جميع أصحاب المصلحة في المجتمع.

84 - وفي حين أن اتفاقات الاستثمار قد تجتذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة للتنمية الاقتصادية، فإنها قد تشكل أيضاً تهديداً للحق في التنمية إذا لم تُنظّم على نحو سليم. وعلى مر السنوات، ظل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يقدم إرشادات عملية للدول بشأن وضع إطار لسياسة الاستثمار يدعم التنمية المستدامة وبشأن إصلاح اتفاقات الاستثمار العتيقة⁽¹²⁶⁾. ويجب على الدول أن تُصلح اتفاقاتها

(121) انظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 24 (2017) بشأن التزامات الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق الأنشطة التجارية.

(122) مساهمة مقدمة من مركز أوروبا - العالم الثالث ومؤسسة روزا لوكسمبورغ؛ ومساهمة مقدمة من مؤسسة "أمفوري"، 27 حزيران/يونيه 2023.

(123) انظر www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/wg-trans-corp/igwg-on-tnc.

(124) مساهمة مقدمة من السنغال، 9 حزيران/يونيه 2023.

(125) Beate Sjøfjell, "How company law has failed human rights – and what to do about it", *Business and Human Rights Journal*, vol. 5, No. 2 (2020), p. 179; and Charlotte Villiers, "A game of cat and mouse: human rights protection and the problem of corporate law and power", *Leiden Journal of International Law*, vol. 36 (2023), p. 415.

(126) UNCTAD, *Investment Policy Framework for Sustainable Development* (2015) and *International Investment Agreements Reform Accelerator* (2020).

الاستثمارية على وجه الاستعجال لتشجيع السلوك التجاري المسؤول⁽¹²⁷⁾. ويشير البروتوكول المتعلق بالاستثمار الملحق باتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى تحوّل هام من خلال الاعتراف بالالتزامات المستثمرين بالامتثال للمعايير العالية لأخلاقيات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان المتصلة بالاستثمار ومعايير العمل⁽¹²⁸⁾. ويمكن أن تنص اتفاقات الاستثمار أيضا على أن "حق الدولة في تنظيم أي مسألة تتعلق بتعزيز الأهداف الإنمائية، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان والبيئة، يتمتع بالحماية ولا ينبغي أن يخضع للتحكيم في مجال الاستثمار"⁽¹²⁹⁾.

85 - و"تقع على عاتق الدول المسؤولية عن تهيئة بيئة مؤاتية للأعمال التجارية للعمل بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمعايير البيئية"⁽¹³⁰⁾. ومعظم الأعمال التجارية هي جهات فاعلة تتسم بالعقلانية، وغالبا ما تستجيب على نحو إيجابي للحوافز والمثبطات. وتمشيا مع الالتزامات التي قُطعت في إطار خطة عمل أديس أبابا⁽¹³¹⁾، ينبغي للدول أن تقدم حوافز للأعمال التجارية التي تسهم في إعمال الحق في التنمية. فعلى سبيل المثال، ينبغي للأنظمة والسياسات التي تنظم المناطق الاقتصادية الخاصة ومناطق تجهيز الصادرات أن تعطي الأفضلية للشركات التي لها سجل حافل في القيام بأعمال تجارية تتسم بالمسؤولية والاستدامة. وتمثل تدابير الخصم الضريبي والقروض التفضيلية والترجيح الخاص في عقود الاشتراء العامة حوافز أخرى يمكن أن تقدمها الدول للشركات المساهمة في إعمال الحق في التنمية⁽¹³²⁾. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول أن تفرض ضرائب تصاعدية على ثروة الأعمال التجارية الغنية وأن تحاسب شركات الانتفاع المجاني (تلك التي تتخربط في سلوك تجاري غير متمم بالمسؤولية).

86 - كما ينبغي للدول أن تكون قدوة يُحتذى بها في اعتماد نموذج جديد "للتنمية التشاركية التي محورها الكوكب". وسيضمن جعل الكوكب هو المحور - بدلا من الناس - حماية النظام البيئي الكوكبي بأكمله (الناس والتنوع البيولوجي والبيئة) وتقليل العواقب السلبية للأخذ بنهج محوره الإنسان. وينبغي ألا يشمل هدف "عدم ترك أي أحد خلف الركب" الناس فحسب، بل أيضا النباتات والحيوانات التي لا يمكن للناس من دونها البقاء على قيد الحياة. وينبغي وضع جميع السياسات والبرامج الإنمائية باتباع نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة، من خلال المشاركة النشطة والحرّة والهادفة لجميع الناس.

باء - دور منظمات المجتمع المدني

87 - إن لمنظمات المجتمع المدني دورا لا غنى عنه في تشجيع الأعمال التجارية على الإسهام في إعمال الحق في التنمية ومساءلة الأعمال التجارية التي تنتهك مسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان. ويمكنها أن تفعل ذلك عن طريق إذكاء الوعي بالحق في التنمية، وتوثيق سلوك الشركات الذي ينتهك هذا الحق، والقيام بالدعوة لتشجيع الدول على اعتماد قوانين وسياسات داعمة للحق في التنمية، ومساعدة من يتضرر

(127) انظر A/76/238.

(128) مساهمة مقدمة من مركز الجنوب، الصفحة 3.

(129) مساهمة مقدمة من بارنالي تشودري، 8 حزيران/يونيه 2023.

(130) مساهمة مقدمة من المنظمة الدولية لأصحاب العمل، الصفحة 2.

(131) خطة عمل أديس أبابا، الفقرة 36.

(132) مساهمة مقدمة من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، الصفحة 4.

من الأفراد والمجتمعات على التماس سبل الانتصاف. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني اتخاذ خطوات للضغط على الشركات لتغيير نماذج أعمالها الاستغلالية أو غير المتمتعة بالمسؤولية⁽¹³³⁾.

88 - وهناك اختلالات كبيرة في توازن السلطة والمعلومات والخبرات بين الناس والأعمال التجارية⁽¹³⁴⁾. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورا حيويا في معالجة هذه الاختلالات من خلال تيسير المشاركة الشاملة للناس، ولا سيما من الخلفيات المهمشة أو الضعيفة، في القرارات التي تتخذها الأعمال التجارية فيما يتعلق بالحق في التنمية. ويمكنها، على سبيل المثال، أن تبذل جهود مراعاة العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان لمشاريع التنمية على أساس مجتمعي بديل. وإضافة إلى ذلك، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل بمثابة "عناصر محفزة" لأدوات تغيير أخرى - من قبيل المستهلكين والمساهمين والمستثمرين من المؤسسات والجمعيات القطاعية ومؤسسات تمويل التنمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام - لتعزيز السلوك التجاري المسؤول والمستدام.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - خاتمة

89 - يوفر الحق في التنمية، إذا ما نظر إليه على نحو كلي وفقاً للقواعد المعيارية ذات الصلة، سبيلاً لإعمال جميع حقوق الإنسان وتحقيق تنمية شاملة ومنصفة ومستدامة. وللأعمال التجارية دور رئيسي في إعمال جميع الجوانب الأربعة للحق في التنمية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وللدول ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى دور تمكيني في ضمان اضطلاع الأعمال التجارية بمسؤولياتها.

90 - وفي الوقت نفسه، فإن النظام الاقتصادي الحالي والعديد من نماذج الأعمال التجارية لا تتسق مع الفهم الكلي للحق في التنمية، لأنها تُشجّع النمو الاقتصادي التراكمي، وتخلق أوجه عدم المساواة، وتدمر الكوكب. وبالمثل، فإن الخطاب الإنمائي القائم الذي يجسد عقلية تعاقبية بين التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان يثير مشاكل من منظور الحق في التنمية.

91 - ولذلك يحتاج العالم إلى نموذج جديد "للتنمية التشاركية التي محورها الكوكب". وهناك حاجة أيضاً إلى تحول جوهري في كيفية أداء الأعمال التجارية عملها في المجتمع من خلال إعادة توجيه الغرض من الأعمال التجارية، وتغيير نماذج الأعمال التجارية غير المتمتعة بالمسؤولية، وتجاوز نهج "عدم إلحاق الضرر". وينبغي النظر إلى الأعمال التجارية التي تحقق أرباحاً على أنها جزء من منفعة اجتماعية أوسع نطاقاً، أي تحقيق تنمية شاملة ومنصفة ومستدامة. ويجب على الدول أن تتخذ عدة تدابير لتحقيق هذا التحول الجوهري، بأساليب تشمل تغيير الهيكل القانوني الذي يسهل الممارسات التجارية غير المتمتعة بالمسؤولية أو غير المستدامة.

(133) مساهمة مقدمة من كيش باربلا، الصفحتان 4 و 5.

(134) مساهمة مقدمة من التحالف العالمي للمقاييس المرجعية، 23 حزيران/يونيه 2023.

باء - التوصيات

92 - يوصي المقرر الخاص بأن تقوم الأعمال التجارية بما يلي:

- (أ) اتخاذ إجراءات فردية وجماعية لإعمال جميع الجوانب الأربعة للحق في التنمية بما يتماشى مع مسؤولياتها بموجب المعايير الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة؛
- (ب) النظر في المبادئ الأربعة الشاملة للحق في التنمية - تقرير المصير، والتقاطعية، والإنصاف بين الأجيال، والتوزيع العادل - مع الإسهام في إعمال الحق في التنمية؛
- (ج) بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وتأمين الحصول على ترخيص اجتماعي من المجتمعات ذات الصلة قبل البدء في أي مشاريع تعدين أو طاقة كهرومائية أو غيرها من مشاريع التنمية، واحترام حق الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛
- (د) ضمان المشاركة النشطة والحرّة والهادفة للناس في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بحقهم في التنمية وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة الأفراد والجماعات الضعيفة أو المهمشة؛
- (هـ) اتخاذ خطوات استباقية للإسهام في التغلب على مختلف الحواجز التي تحول دون إعمال الحق في التنمية، مثل الفقر وعدم المساواة والتمييز والفجوة الرقمية والنزاعات؛
- (و) الامتناع عن اتباع ممارسات للتهرب من دفع الضرائب المشروعة للدول واللازمة لإعمال الحق في التنمية؛
- (ز) الإسهام في الانتقال العادل، بأساليب تشمل تبني إزالة الكربون، والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، ودمج الطابع الدائري في جميع منتجاتها وخدماتها، والتشراك في التكنولوجيات الخضراء؛
- (ح) إيلاء اهتمام خاص للكيفية التي يحتمل أن تؤثر بها عملياتها وسياساتها على حقوق الأطفال والأجيال المقبلة وإشراك ممثليهم في عمليات صنع القرار؛
- (ط) تشجيع الدول على الحفاظ على الحيز المدني اللازم لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، فضلاً عن تيسير مشاركة الناس في القرارات المتعلقة بالحق في التنمية؛
- (ي) إحداث تحوّل جوهري في دور الأعمال التجارية في المجتمع من خلال إعادة توجيه الغرض من الأعمال التجارية في المجتمع، وتغيير نماذج الأعمال التجارية غير المتسمة بالمسؤولية، وتجاوز نهج "عدم إلحاق الضرر".

93 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم الدول بما يلي:

- (أ) تفعيل الحق في التنمية من خلال دساتيرها وقوانينها وخطط عملها الوطنية بشأن حقوق الإنسان، أو الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أو تغير المناخ، أو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

- (ب) تقديم مثال جيد للأعمال التجارية من خلال الأخذ بنموذج "التنمية التشاركية التي محورها الكوكب" والحفاظ على الحيز المدني لتمكين مشاركة الناس في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بالحق في التنمية؛
- (ج) اعتماد صك دولي ملزم قانوناً ينص على تعهدات ملزمة في مجال حقوق الإنسان لجميع الأعمال التجارية بغية تهيئة فرص متكافئة وتغيير الهيكل القانوني المتعلق بعدم مسؤولية الأعمال التجارية من خلال تنقيح قوانين الشركات، فضلاً عن اتفاقات التجارة والاستثمار؛
- (د) التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش لعام 2019 لضمان ألا يعوق العنف والتحرش الجنسيان في عالم العمل الحق في التنمية؛
- (هـ) وضع سياسات لتشجيع الأعمال التجارية على الأخذ بنهج متعدد الجوانب في جميع سياساتها وممارساتها ومشاريعها، وسد الفجوة في الأجور بين الجنسين، وتعزيز ريادة الأعمال النسائية وقيادتها؛
- (و) إنشاء آليات لضمان أن تكون المشاركة النشطة والحرّة والهادفة للشعوب والمجتمعات جزءاً لا يتجزأ من جميع عمليات صنع القرار التي تتخذها الأعمال التجارية فيما يتعلق بالتنمية؛
- (ز) تقديم حوافز للأعمال التجارية كي تُسهم في التنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة وتعزيز مساءلة الشركات التي تنخرط في سلوك تجاري غير متسم بالمسؤولية.
- 94 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم منظمات المجتمع المدني بما يلي:
- (أ) إنكاء الوعي بأهمية الحق في التنمية وتبديد الأسطورة القائلة بأن هذا الحق مكافئ للتنمية الاقتصادية فحسب؛
- (ب) دفع كل من الدول والأعمال التجارية إلى القيام بدورها في الإسهام في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق تنمية شاملة ومنصفة ومستدامة والقيام، من ثم، ببناء اقتصاد قائم على حقوق الإنسان؛
- (ج) دعم المتأثرين من الأفراد والمجتمعات في بذل العناية الواجبة البديلة لمراعاة حقوق الإنسان على أساس مجتمعي وفي مساءلة الأعمال التجارية التي تنتهك الحق في التنمية؛
- (د) بذل جهود الدعوة من أجل إحداث تحوّل جوهري في النظام الاقتصادي الحالي غير المستدام ونماذج الأعمال التجارية غير المتسمة بالمسؤولية.